

إيجاد التوازن المناسب: معضلة إقامة شراكة مع تونس ذات منفعة مشتركة

بولين فيرون

مسؤول السياسات، المركز الأوروبي لإدارة سياسة التنمية - ECDPM

السياق السياسي المعقد ومشهد الهجرة في تونس

لقد تغيرت سمات الهجرة في تونس بشكل كبير منذ أوائل الألفية الثانية حيث باتت تونس بلد المنشأ ودولة عبور ووجهة مهمة. ونتيجة لذلك، تواجه تونس مجموعة من تحديات الهجرة منها تدفقات الهجرة المختلطة المتنامية وعمليات عبور البحر غير الشرعية وهجرة العقول (عبد الرحيم، 2021). أحرزت الدولة بعض التقدم نحو إصلاح إدارة الهجرة منذ ثورة 2011 والحرب في ليبيا، رغم أنها كانت تحت ضغط شديد (عبد الرحيم، 2021، فيرون، 2020). ومع ذلك، التحديات السياسية والاقتصادية العملية حالت دون الإصلاح (عبد الرحيم، 2021). واجهت البلاد تتابع الحكومات الضعيفة، واقتصادًا متصلبًا، وبطالة مرتفعة¹ إلى جانب فساد في العشر سنوات المنصرمة (فوكس 2021a). في يوليو 2021، أعلن الرئيس قيس سعيد إقالة رئيس الوزراء هشام المشيشي، وتعليق البرلمان وتجميد أعماله بموجب مرسوم، وهي حركة وصفها العديد على أنها غير دستورية وتعد انقلابًا (فوكس 2021a). أدت هذه الإجراءات إلى تفاقم الأزمات المعقدة التي تعاني منها البلاد ومنعتها من التركيز على التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تضخمت بفعل أزمة كوفيد 19، مما قد يؤدي إلى اضطراب اجتماعي وعدم استقرار.

يؤدي عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده تونس إلى تفاقم الأزمات المعقدة في البلاد ومنعتها من التركيز على التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تضخمت بفعل أزمة كوفيد 19.

يجعل هذا السياق الأمر معقدًا للبلاد لترتيب أولويات المسائل المتعلقة بالهجرة. ومع ذلك، ارتفع الاهتمام الأوروبي بتونس وسياسات الهجرة الخاصة بها ارتفاعًا كبيرًا في السنوات الأخيرة (عبد الرحيم، 2021)، كما هو واضح من الواقع بأن الاتحاد الأوروبي ضاعف مساعداته المالية المقدمة للبلاد (مجلس الاتحاد الأوروبي، 2021a). وقد يتضح هذا من خلال ارتفاع مرات الوصول إلى إيطاليا عبر البحر من تونس منذ 2017 (حوالي 40% من كافة مرات الوصول عبر البحر). ومن ثم، تظل إدارة الهجرة ومراقبة الحدود أولويات

¹ 18% بشكل عام و 42% بين الشباب في الربع الثاني من عام 2021 (صالح، 2021a، صالح، 2021b).

أساسية للاتحاد الأوروبي (عبد الرحيم، 2021) - غير أن هؤلاء الأفراد الذين يحاولون مغادرة تونس بطريقة غير شرعية هم تونسيين يبحثون عن فرص اقتصادية مفتقرين إليها في وطنهم (فيرون، 2020).

في هذا السياق، يجدر التفكير ملياً في نهج الاتحاد الأوروبي الحالي في تونس وما تعنيه طموحات الاتحاد لإقامة "شراكات ذات منفعة مشتركة متعلقة بالهجرة" مع البلدان في جنوب المتوسط لشركائه مع تونس في المستقبل.

مفهوم الاتحاد الأوروبي للشراكات ذات المنفعة المشتركة في دول الجوار

في سبتمبر 2020، اقترحت المفوضية الأوروبية ميثاقاً جديداً للهجرة وطلب اللجوء (المفوضية الأوروبية، 2020a)، وصفته بأنه "بداية جديدة" (المفوضية الأوروبية، 2020b). عنصر محوري من الميثاق يتمثل في مفهوم الشراكات ذات المنفعة المشتركة مع دول ثالثة رئيسية تعد بلد المنشأ وعبور، وكان الغرض منها أن تكون "شاملة ومتوازنة ومصممة خصيصاً" (المفوضية الأوروبية 2020، فقرة 2)، وأن تغطي "الجوانب المتعلقة بالهجرة والنزوح القسري" (مجلس الاتحاد الأوروبي، 2021b، فقرة 3). يعتبر الميثاق الهجرة أمراً مركزياً لشراكات الاتحاد الأوروبي ككل مع هذه الدول الشريكة (المفوضية الأوروبية 2020، فقرة 17). تم تحديد تونس على أنها واحدة من البلدان ذات الأولوية لهذه الشراكات.³

يجب أن تستند هذه الشراكة إلى "حوار مصمم خصيصاً مع الشركاء ومعني بالمصالح المعنية والأولويات المشتركة"، مع الإقرار بأن الاتحاد الأوروبي والدول الشركاء لديها مصالح والتزامات وأولويات مختلفة (مجلس الاتحاد الأوروبي، 2021: 3). غير أن التركيز على عمليات العودة وإعادة القبول التي شهدتها الأعوام القليلة المنصرمة حاضراً بشدة في الأساس المنطقي وراء الميثاق. ومن جهة أخرى، حسب ورقة مناقشة رئاسية بشأن تنفيذ الميثاق في تونس، "تبدي السلطات التونسية اهتماماً باتخاذ نهج شامل تجاه قضايا الهجرة، بما يشمل ليس فقط الجوانب الأمنية وإنما أيضاً إمكانية تطوير قنوات أخرى للهجرة الشرعية تلبية لاحتياجات الشباب، مع مجابهة التحديات الديمغرافية في أوروبا". (مجلس الاتحاد الأوروبي، 2021a، فقرة 5).

² الاتصال المشترك حول تجديد الشراكة مع الجوار الجنوبي ("جدول أعمال جديد للبحر الأبيض المتوسط") يركز على هذه الشراكات الشاملة والمصممة خصيصاً وذات منفعة مشتركة لمجابهة تحديات النزوح القسري والهجرة غير الشرعية (المفوضية الأوروبية والموارد البشرية/نائب الرئيس 2021).

³ تأخذ هذه الدول ذات الأولوية في الاعتبار التوازن الجغرافي، وملاءمة تدفقات الهجرة إلى أوروبا، وإمكانية توسيع نطاق التعاون الحالي في كافة الجوانب المتعلقة بسياسة الهجرة، فضلاً عن التحديات الراهنة ومنها العودة وإعادة القبول (مجلس الاتحاد الأوروبي، 2021c، مجلس الاتحاد الأوروبي، 2021d، مجلس الاتحاد الأوروبي 2021a).

أعرب الخبراء باستفاضة عن شكوكهم بشأن "تغيير النموذج" – كما وصفته المفوضية (المفوضية الأوروبية، 2020b) - في هذه الشراكات، خاصة في ضوء الاستخدام المتزايد للشروط في علاقات الاتحاد الأوروبي مع الدول الثالثة. لتحسين التعاون بشأن إعادة القبول، يقوم الميثاق، على غرار جدول الأعمال الجديد للبحر الأبيض المتوسط، بتعزيز استخدام مجموعة واسعة من أدوات السياسة (مثلًا التعاون في مجال التنمية، والأمن، وتأشيرات السفر، والتجارة والاستثمار والتوظيف) (المفوضية الأوروبية، 2020، فقرة 17). تعتمد هذه الشروط على، من ضمن جملة أمور، قانون تأشيرات السفر المنقح (الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، 2019) الذي يسمح بفرض قيود التأشيرة على الدول التي تعتبر غير متعاونة بدرجة كافية بشأن إعادة قبول المهاجرين غير الشرعيين. من المثير للاهتمام، 69% من المشاركين التونسيين في الاستقصاء رأوا أن الآليات الثنائية لتيسير منح التأشيرات قد تساهم في تحسين التعاون بشأن العودة وإعادة الإدماج. علاوة على ذلك، تنص أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI) - أوروبا العالمية، أداة تنفيذية خارجية جديدة أطلقها الاتحاد الأوروبي للفترة 2021-2027، تنص على الالتزام بتخصيص 10% من الميزانية الخاصة بالجوار الجنوبي لمكافأة التقدم في سلسلة من الجوانب المواضيعية ومنها التعاون بشأن الهجرة (الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، 2021).

الشروط ليست أمرًا جديدًا وكانت دومًا جزءًا من المحاولات لإقامة شراكة مع تونس (روميو، 2021). تشمل شراكة التنقل بين الاتحاد الأوروبي وتونس لعام 2014، مثلًا، قبول المفاوضات لإعادة القبول مقابل اتفاقية تيسير منح التأشيرة (المفوضية الأوروبية، 2017، رولاند، 2021). ومع ذلك، لم تحقق ضغوط الاتحاد الأوروبي نجاحًا كبيرًا حتى الآن ولا تزال الحوافز دون توقعات تونس (عبد الرحيم، 2021). ومن ثم، قد يتساءل البعض عما إذا كان هذا النهج يؤدي إلى توازن القوة لصالح الاتحاد الأوروبي وهو أمر غير فعال في النهاية ومحدد لمصير العلاقة. مع أخذ هذا في الحسبان، سنلقي نظرة على تركيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس على الهجرة في الأعوام القليلة المنصرمة بإسهاب.

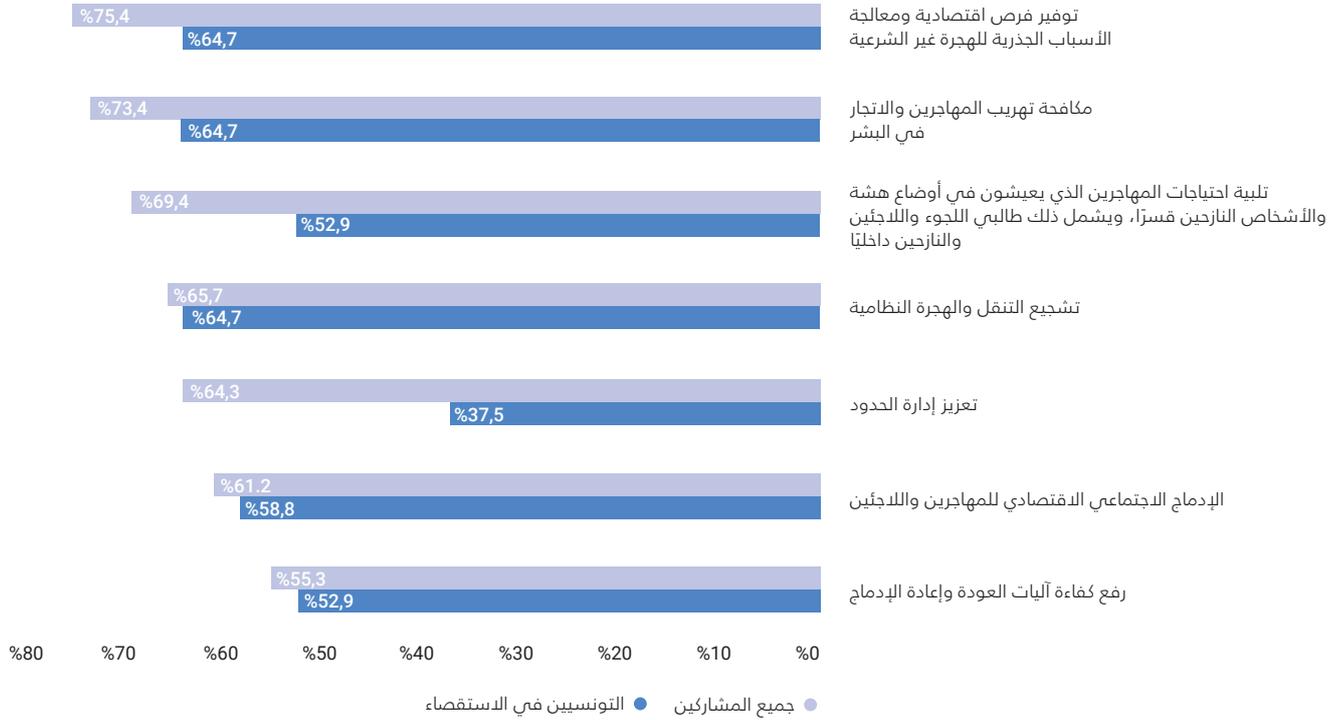
ومن ثم، قد يتساءل البعض عما إذا كانت الشروط نهجًا يؤدي إلى توازن القوة لصالح الاتحاد الأوروبي وهو أمر غير فعال في النهاية ومحدد لمصير العلاقة

التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس عمليًا: ما الأمور التي تم التركيز عليها وأين تكمن الفجوات؟

للإتحاد الأوروبي دور رئيسي في توجيه صناعة سياسة الهجرة في تونس في السنوات الأخيرة، وقد تمت ترجمته إلى عدة مشروعات مع التركيز على دعم تونس في: (1) إدارة الحدود (2) إدارة تنقل الأفراد (3) الهجرة غير الشرعية (مجلس الاتحاد الأوروبي، 2021a). والمثير للاهتمام، اعتبر المشاركون في الاستقصاء أن تعزيز إدارة الحدود ذو أولوية دنيا لسياسة الهجرة (انظر الفقرة 1).

الرسم البياني 1

السؤال الأول إلى أي حد تعتبر جوانب سياسة الهجرة التالية مهمة لبلدك؟ (% من الإجابات مهم للغاية وذات أهمية قصوى)



المصدر: تم جمعها بواسطة المعهد الأوروبي للشرق الأوسط (IEMed) بناءً على نتائج استقصاء يورميد لبرنامج اليوروميد للهجرة 5 (EMM5) - شبكة الإتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط (EuroMeSCo)

رغم التقدم الكبير المحرز في إصلاح إدارة الهجرة منذ 2011، إلا أن تونس ليس لديها نظام رسمي وطني لطلب اللجوء، غير أنه يلزم اعتماد رسميًا وتنفيذ قانون شامل للجوء الذي تم تشريعه في 2014

رغم التقدم الكبير المحرز في إصلاح إدارة الهجرة منذ 2011، إلا أن تونس ليس لديها نظام رسمي وطني لطلب اللجوء، غير أنه يلزم اعتماد رسميًا وتنفيذ قانون شامل للجوء الذي تم تشريعه في 2014 (بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي).⁴ بالمثل، يلزم اعتماد رسميًا وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة (وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية، 2017)، رغم أنها بالفعل محل التنفيذ (بما في ذلك عبر دعم الاتحاد الأوروبي) (عبد الرحيم، 2021، فيرون، 2020). كما أبرز أحد المشاركين في الاستقصاء، "إن معاملة المهاجرين غير الشرعيين، ولا سيما الأفارقة من جنوب الصحراء، دون المعايير الدنيا للقانون والاتفاقيات الدولية." يعرضهم عدم التمكن من الوصول إلى الوثائق القانونية لمواقف محفوفة بالمخاطر الشديدة، ولذلك غالبًا ما ينتهي بهم الأمر إلى العمل غير الرسمي والاستغلال وعدم الحصول على الخدمات الأساسية.⁵

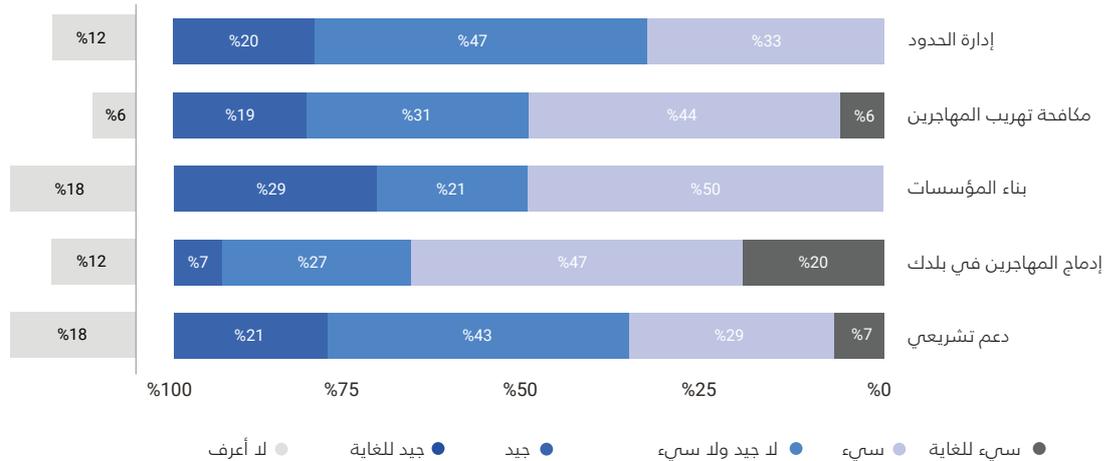
⁴ تنفذ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مهمة تسجيل طالبي اللجوء وتقرير وضع اللاجئين نيابة عن الحكومة. غير أن السلطات لا تعترف رسميًا بالوثائق المقدمة من المفوضية السامية (فيرون، 2020).

⁵ زادت جائحة كوفيد 19 من حدة هذه التحديات (فيرون، 2020).

رغم هذه التحديات، تركز أولويات الصندوق الاستثماري لحالات الطوارئ في إفريقيا من الاتحاد الأوروبي (EUTF) في تونس تركز بصورة كبيرة (80%) على إدارة سياسات الهجرة، والدعم المؤسسي وبناء القدرات، وإدارة تدفقات الهجرة وتعبئة المشتتين. ينصب التركيز الضئيل (20%)⁶ على حماية المهاجرين الضعفاء واللاجئين وطالبي اللجوء في تونس فضلاً عن دعم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والأعمال الحرة للمهاجرين واللاجئين في تونس (فيرون، 2020). قد يفسر هذا سبب قيام 67% من المشاركين في الاستقصاء بتقييم التعاون مع الاتحاد الأوروبي بشأن دمج المهاجرين في تونس على أنه سيء أو سيء للغاية (انظر الرسم البياني 2). ومع ذلك، تم اعتبار الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين واللاجئين أنه ذو أولوية مرتفعة أو مرتفعة للغاية لسياسة الهجرة بواقع 59% من المشاركين في الاستقصاء (انظر الرسم البياني 1).

الرسم البياني 2

السؤال 12: في ضوء تجربة بلدك، كيف تقيم التعاون مع الاتحاد الأوروبي في شأن (المشاركين التونسيين)



المصدر: تم جمعها بواسطة المعهد الأوروبي للشرق الأوسط (IEMed) بناءً على نتائج استقصاء يوريميد لبرنامج اليوروميد للهجرة 5 (EMM5) - شبكة الإتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط (EuroMeSCo)

يتماشى هذا التوازن مع أولويات تونس الخاصة في مجال الهجرة (كما هو منصوص عليه في الاستراتيجية الوطنية للهجرة)، أي تعبئة التونسيين بالخارج للاستثمار داخل البلاد مع تقديم المساعدات الاجتماعية والاقتصادية للعائدين التونسيين ودعم الشباب التونسي الذي تعرض للهجرة في مناطق أكثر تضرراً من الهجرة (فيرون، 2020).

⁶ تشير هذه النسب المئوية إلى توزيع التمويل بين أولويات الصندوق الاستثماري وفقاً للاتحاد الأوروبي، المشار إليها بإسهاب في المقال "تونس: احتمالات الإصلاح وتنفيذ استقبال المهاجرين وحمايتهم"

يخشى القادة
السياسيون من
أن اعتماد القانون
الجديد بشأن طلب
اللجوء قد يؤدي إلى
تعيين تونس
بصفتها " دولة
ثالثة آمنة " وهذا
بدوره قد ينشأ عنه
" عامل جذب " أو أن
السلطات ستكون
ملزمة بالتزامات لا
تستطيع الوفاء بها

حسب الخبراء، يمكن تفسير حقيقة عدم اعتماد قانون طلب اللجوء حتى الآن بخوف القادة السياسيين من النظر إلى تونس على أنها " دولة ثالثة آمنة " وهذا بدوره قد ينشأ عنه " عامل جذب " أو أن السلطات ستكون ملزمة بالتزامات لا تستطيع الوفاء بها (فيرون، 2020).⁷ علاوة على ذلك، تخشى السلطات التونسية من إلزامها بتسيير تكليف جهات خارجية من خلال الاتحاد الأوروبي ودول الأعضاء بمعالجة طلب اللجوء (فيرون، 2020). ومن ثم، قد يكون دفع الدولة إلى هذه الجوانب غير فعال وتسفر عنه نتائج عكسية، لأنه يصعب موقف تونس ويحثها على عدم إرساء أي نظام حماية رسمي.

مع تزايد مرات الوصول غير الشرعي إلى دول الاتحاد الأوروبي، حاول الاتحاد الأوروبي وضع الهجرة في صدارة جدول الأعمال السياسي في تونس. غير أن الهجرة لا تزال لا تمثل أولوية للحكومة ولا المجتمع وغائباً فعلياً من الخطاب السياسي والعام (عبد الرحيم، 2021). التنمية الاجتماعية الاقتصادية، ونقص الفرص الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي، والفساد، والأمن هي قضايا أكثر إلحاحاً للدولة (عبد الرحيم، 2021). وأكدت نتائج الاستقصاء هذا الأمر بشكل كبير. الاهتمام الراهن في التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس بشأن الأولويات الأوروبية المرتكزة على الأمن (رومان وباستور، 2018) يمثل خطراً ليس فقط لتونس لأنه يغفل بعض مسائل السياسة الأخرى المهمة، وإنما للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس إذ ينشأ عنه عدم التوازن في المصالح والأولويات.

توازن حرج: إقامة شراكة مع تونس مربحة للجانبين

رغم الاختلافات
العديدة، تونس
لديها، بنفس القدر
الذي عليه أوروبا،
مصلحة في تأمين
حدودها وتواجه
نفس التحديات
التي عليها البلدان
الأوروبية. ومع ذلك،
مصالحها بشأن
الهجرة أشمل بكثير
ويجب عدم أخذها
في الاعتبار لإقامة
شراكة يستفيد منها
الطرفان.

" من المحتمل أن تنجح فقط الشراكات التي تأخذ مصالح واحتياجات الجانبين في الاعتبار وتفيد كافة الأطراف المشتركة. " (مجلس الاتحاد الأوروبي، 2021، فقرة 6). رغم الاختلافات العديدة، تونس لديها، بنفس القدر الذي عليه أوروبا، مصلحة في تأمين حدودها وتواجه نفس التحديات التي عليها البلدان الأوروبية من حيث ضغوط الهجرة، ورد الفعل العام السلبي ضد المهاجرين فضلاً عن تخوف خلق عوامل جذب من خلال سياسات الهجرة المشجعة. ومع ذلك مصالح الهجرة تتجاوز ذلك (عبد الرحيم، 2021). الهدف من هذا القسم هو توفير بعض الاقتراحات بشأن نهج الدولة لتونس والذي قد يكون ذا منافع مشتركة.

إذا كان الاتحاد الأوروبي جاداً بشأن التزامه بإقامة شراكة شاملة ومتوازنة وذات منفعة مشتركة مع تونس، يجب أن يقاوم إغراء الضغط على تونس لتعديل سياسة الهجرة الخاصة بها (عبد الرحيم، 2021). في ظل التقدم الضئيل في الإصلاح القانوني والسياسات في السنوات المنصرمة، فليس واضحاً ما إذا كانت الجهود الإضافية المبدولة في دعم اعتماد القوانين والاستراتيجيات المعلقة لها فوائد فورية دون مشاركة الجهات الفاعلة الوطنية (فيرون، 2020). تحدث أغلب فرص العمل في المجالات التي تفيد

⁷ مثل إعداد أنظمة تقرير وضع اللاجئين، والاستقبال ومساعدة طالبي اللجوء، وإدماج اللاجئين المعترف بهم وغير ذلك.

التونسيين (فيرون، 2020). لا يمنع هذا الاتحاد الأوروبي من زيادة دعمه لحماية اللاجئين والمهاجرين على الصعيد المحلي (مثلًا، من خلال توفير الخدمات الأساسية عن طريق المجتمع المدني والمنظمات الدولية والسلطات المحلية) (عبد الرحيم، 2021).

علو على ذلك، على الاتحاد الأوروبي التغلب على نهجه النفعي الراهن المرتكز على مصلحة أوروبا وتجنب وضع الهجرة في صدارة جدول الأعمال طالما أنها لا تمثل أولوية سياسية قصوى لتونس (عبد الرحيم، 2021). ومع ذلك، الحكومة التونسية مسؤولة أيضًا عن توفير الفرص لمواطنيها والمهاجرين الذين يعيشون على أراضيها. بالفعل اعتبر المشاركون في الاستقصاء أن توفير الفرص الاقتصادية ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية ذو أولوية قصوى لسياسة الهجرة، وفي الوقت نفسه كان تعزيز الهجرة الشرعية والتنقل القانوني ثاني أولوية قصوى. يستطيع الاتحاد الأوروبي مد يد العون من خلال تعزيز قنوات الهجرة الشرعية والهجرة الدائرية (الحد من تحدي هجرة العقول⁸). ويمكن أن يعتمد هذا على المشاريع التجريبية الحالية الخاصة بالدول الأعضاء والتي يمولها الاتحاد الأوروبي (عبد الرحيم، 2021، مجلس الاتحاد الأوروبي، 2021a). يمكن أيضًا أن تكون شراكات المواهب (المفوضية الأوروبية 2021) - مبادرة رئيسية بموجب الميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء والتي ستكون تونس بموجبها دولة النموذج التجريبي- نقطة دخول مفيدة لأن الغرض منها هو توافق مهارات العمال التونسيين مع احتياجات سوق العمل داخل الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، تم تجاهل مبادرات الهجرة الشرعية لفترة طويلة في شراكة الاتحاد الأوروبي مع الدول الثالثة، ومن غير المحتمل أن تتغير الحوافز المأخوذة لنجاح هذه المبادرات بدرجة كبيرة على المدى القصير.

يستطيع الاتحاد الأوروبي مد يد العون من خلال تعزيز قنوات الهجرة الشرعية والهجرة الدائرية. قد تكون شراكات المواهب نقطة دخول مفيدة. ومع ذلك، تم تجاهل مبادرات الهجرة الشرعية لفترة طويلة في شراكة الاتحاد الأوروبي مع الدول الثالثة، ومن غير المحتمل أن تتغير الحوافز المأخوذة لنجاح هذه المبادرات بدرجة كبيرة على المدى القصير.

سيحتتم على أي تدخل في هذا المجال أخذ الأزمة السياسية الحادة في الدولة في الحسبان. بخلاف المساعدات المالية، ونظرًا لأنها لا تزال في طور تطوير الديمقراطية وبناء مؤسسات قوية وصلبة، يجب أن يظل الدعم المؤسسي (مثلًا بشأن التنسيق عبر الجهات الحكومية) جزءًا أساسيًا في نهج الاتحاد الأوروبي (فيرون 2020، عبد الرحيم، 2021). سوف يحقق هذا نتائج إيجابية ومنها ما يخص الهجرة. ومع ذلك، الأمر يتطلب منظور طويل الأمد للاتحاد الأوروبي غير معتمد على اعتماده (عبد الرحيم، 2021).

تقوم الشراكة ذات المنفعة المشتركة على الثقة والحوار في المقام الأول. قد تكون الاستشارات السياسية الثنائية آلية جيدة لوضع إطار لحوار أوسع بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، ومنها التنمية الاقتصادية، رغم أن مشاركة الحكومة قد تكون ضرورية لتؤدي إلى نتائج إيجابية وتكون مفيدة للطرفين (فيرون 2020). وفي النهاية، قد يلزم اتخاذ نهج أكثر واقعية وأقل طموحًا لبناء الثقة، مثلًا عن طريق التركيز على المجالات غير المثيرة للجدل (عبد الرحيم، 2021). قد تحقق على الأرجح هذه الشراكة المستدامة وذات منفعة مشتركة مكاسب متزايدة عجزت الأساليب الراهنة والأطر السياسية رفيعة المستوى عن تحقيقها بأي شكل.

قد تكون الاستشارات السياسية الثنائية آلية جيدة لوضع إطار لحوار أوسع بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. ولكن قد يلزم اتخاذ نهج أكثر واقعية وأقل طموحًا لبناء الثقة.

⁸ حالات الرحيل المنتظم لأصحاب المهارات العالية في تصاعد مستمر، مما يلفت الانتباه إلى هجرة العقول وتأثيرها طويل الأجل على تنمية البلاد (عبد الرحيم، 2021).

المراجع

ت. عبد الرحيم (28 يونية، 2021). السير على حبل رفيع في تونس: التطلعات والقيود التي تواجه إصلاح سياسة الهجرة. تقرير المجلس الألماني للعلاقات الخارجية 12. <https://dgap.org/en/research/publications/walking-tightrope-tunisia>

مجلس الاتحاد الأوروبي (8 فبراير، 2021A). تنفيذ الميثاق - تعزيز شراكات الهجرة مع الدول المختارة ذات الأولوية في شمال إفريقيا: تونس - ورقة المناقشة. 5723/21. <https://www.statewatch.org/media/2176/eu-council-pact-north-africa-tunisia-discussion-paper-5723-21.pdf>

مجلس الاتحاد الأوروبي (3 مارس، 2021B). ورقة القضايا المشتركة حول البعد الخارجي لسياسة الهجرة بالاتحاد الأوروبي بموجب الميثاق الجديد حول الهجرة واللجوء. 6470/21. <https://www.statewatch.org/media/2020/eu-council-migration-policy-external-dimension-6470-21.pdf>

مجلس الاتحاد الأوروبي (24 مايو، 2021C). ميثاق الهجرة واللجوء - تقرير التقدم. 8540/21. <https://www.statewatch.org/media/2437/eu-council-pact-migration-asylum-progress-report-8540-21.pdf>

مجلس الاتحاد الأوروبي (25 مايو، 2021D). متابعة اجتماع جامبو: سبل تعزيز شراكات شاملة مع الدول الشركاء الرئيسية. 8952/21. <https://www.statewatch.org/media/2466/eu-council-pact-strengthening-comprehensive-partnerships-8952-21.pdf>

المفوضية الأوروبية. (10 مايو، 2017). العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونس. Memo. https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/MEMO_17_1263

المفوضية الأوروبية. (23 سبتمبر، 2020A). الاتصالات من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق بشأن الميثاق الجديد حول الهجرة واللجوء. اتصالات (2020) 609 النهائي. https://eur-lex.europa.eu/resource.html?uri=cellar:85ff8b4f-ff13-11ea-b44f-01aa75ed71a1.0002.02/DOC_3&format=PDF

المفوضية الأوروبية. (23 سبتمبر، 2020B). بداية جديدة عن الهجرة: بناء الثقة وإرساء توازن جديد بين المسؤولية والتضامن. بيان صحفي.
https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_20_1706

المفوضية الأوروبية. (11 يونية، 2021). شراكات المواهب: تطلق المفوضية مبادرة جديدة لمجابهة نقص المهارات في الاتحاد الأوروبي وتحسين التعاون بشأن الهجرة مع الدول الشركاء. بيان صحفي.
https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_21_2921

المفوضية الأوروبية وممثل رفيع المستوى من الاتحاد لسياسة الشؤون الخارجية والأمن (الموارد البشرية/نائب الرئيس). (9 فبراير، 2021). اتصال مشترك مع البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة الأقاليم بشأن تجديد الشراكة مع الجوار الجنوبي: جدول أعمال جديد للبحر الأبيض المتوسط. مشترك (2021) 2 النهائي.
https://eeas.europa.eu/sites/default/files/joint_communication_renewed_partnership_southern_neighbourhood.pdf

ب. فوكس (1 سبتمبر، 2021A). تصرح المعارضة التونسية: نحتاج إلى مزيد من دعم الاتحاد الأوروبي للديمقراطية لدينا. *Euractiv*.
<https://www.euractiv.com/section/global-europe/news/we-need-more-eu-support-for-our-democracy-tunisia-opposition-says>

ب. فوكس (24 سبتمبر، 2021B). تواجه الديمقراطية في تونس تهديدًا "خطيرًا في خضم مطالبات الانقلاب. *Euractiv*.
<https://www.euractiv.com/section/global-europe/news/tunisia-democracy-faces-grave-threat-amid-coup-claims>

آي. مارتين (يناير، 2021). ميثاق جديد بشأن الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي: ما المخاطر لدول المغرب وإفريقيا؟ موجز السياسة PB-21/03. مركز السياسة للجنوب الجديد.
https://www.policycenter.ma/sites/default/files/PB_21_03_Martin.pdf

الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي (12 يوليو، 2019). اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 2019/1155
 للبرلمان الأوروبي والمجلس الصادرة في 20 يونية 2019 لتعديل اللائحة (المفوضية الأوروبية) رقم 810/2009 التي تشرع قانون أهلي بشأن التأشيرة (قانون تأشيرات السفر).
<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32021R0947&from=EN>

الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي (14 يونية، 2021). اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 2021/947 للبرلمان الأوروبي والمجلس الصادرة في 9 يونية 2021 لإرساء أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي - أوروبا العالمية، لتعديل وإلغاء القرار رقم 466/2014 للاتحاد الأوروبي وإلغاء اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 2017/1601 ولائحة المجلس (EC, Euratom) رقم 480/2009. <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32021R0947&from=EN>

إي. رومان وأف. باستور (يونية، 2018). تحليل أطر سياسة الهجرة لمنظمات المجتمع المدني التونسية: كيف تقيم سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي؟ أوراق عمل MedReset، رقم 14. https://www.iai.it/sites/default/files/medreset_wp_14.pdf

جي. روميو (11 مايو، 2021). الميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء: التأثير العالمي. حقوق EuroMed. https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2021/05/EN_4AnalysisPACT.pdf

ب. رولاند (2021). إعادة توزيع "أعباء" الاتحاد الأوروبي " المنظور التونسي حول الميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء. في إصدار سيرجيو كاريرا وأندرو جيديس، ميثاق الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة و اللجوء في ضوء الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بشأن اللاجئين: الخبرات الدولية في مجال الاحتواء والتنقل وآثارهما على الثقة والحقوق (2021، صفحات 240-250)، معهد الجامعة الأوروبية. <https://www.asileproject.eu/wp-content/uploads/2021/03/EU-pact-migration-asylum-global-compact-refugees.pdf>

وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية. (2017). *Stratégie Nationale Migratoire*. http://ote.nat.tn/wp-content/uploads/2018/05/SNM_FRA_FINALE.pdf

ب. فيرون (24 نوفمبر، 2020). تونس: احتمالات الإصلاح وتنفيذ استقبال المهاجرين وحمايتهم. ECDPM. <https://ecdpm.org/publications/tunisia-possibilities-reform-implementation-/migrant-reception-protection>

محمد صالح (6 سبتمبر، 2021A). معدل البطالة في تونس من الربع الأول لعام 2019 إلى الربع الثاني لعام 2021. Statista. <https://www.statista.com/statistics/1237604/unemployment-in-tunisia-by-quarter>

محمد صالح (17 أغسطس، 2021B). معدل بطالة الشباب في تونس من الربع الثاني لعام 2019 إلى الربع الثاني لعام 2021. Statista. <https://www.statista.com/statistics/1257796/quarterly-youth-unemployment-rate-in-tunisia>